السادة أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة المحترمين

تحية طيبة وبعد،،

استكمالًا للجهود والأنشطة المعمول بها والعلاقات المتميزة التي تربط جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة بشركائها الاستراتيجيين والذي تحرص فيه بعض الجهات الخارجية على التعاون مع الجمعية وأعضائها فقد ورد إلينا من التمثيل التجاري المصري اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية AfCFTA يرجي الاطلاع عليها

مرفق التفاصيل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الأمين العام لجمعية
رجال الأعمال المصريين الأفارقة

مصطفي الامير

م مصطفي الامير

رئيس مجلس إدارة جمعية
رجال الأعمال المصريين الأفارقة

د/ يسري الشرقاوي

جمعية رجال الأعمال المصريين الافارقة
مشهرة برقم ١١٤٥٥ لسنة ٢٠٢١
Egyptian African Businessmen's Association
11455/2021

دليل المصدر المصري

اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية AfCFTA

اولاً: خلفية تاريخية:

- تم وضع خارطة الطريق للوصول الى منطقة التجارة الحرة الأفريقية خلال الاجتماع الـ ١٨ لقمة الاتحاد الافريقي عام ٢٠١٢.
- تم اعلان بدء المفاوضات في الاجتماع الـ ٢٥ لقمة الاتحاد الافريقي عام ٢٠١٥، على مرحلتين، وتشمل المرحلة الأولى التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، وفض المنازعات، وتوسعت المرحلة الثانية لتشمل المفاوضات حول الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة والتجارة الإلكترونية.
- تم تحديد آليات التحرير بالاتفاقية للمنتجات والسلع التي ستتمتع بإعفاءات جمركية خلال الدورة العادية الـ ٢٩ في عام ٢٠١٧.
- دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩ بعد قيام ٢٢ دولة بالتصديق عليها.
- قام السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بالإعلان عن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية رسمياً في قمة الاتحاد الأفريقي في يوليو ٢٠١٩، وفي نفس القمة تم اختيار دولة غانا لتستضيف مقر الأمانة العامة لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية.

- قام الأمين العام المنتخب السيد وامكيلي ميني من جنوب أفريقيا بأداء اليمين في ١٩ مارس ٢٠٢٠ كأول سكرتير عام لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- تم الإعلان عن بدء التجارة في إطار الاتفاقية في ١ يناير ٢٠٢١، إلا أن التجارة الفعلية بدأت لأول مرة في أكتوبر ٢٠٢٢ بين سبعة من الدول الأعضاء فقط.

ثانياً: أهمية الاتفاقية:

- سينشأ عن الاتفاقية وجود منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الأفريقي بهدف إزالة الرسوم الجمركية وتذليل العوائق أمام حركة التجارة البينية الأفريقية.
- ستشمل الاتفاقية سوق قاري داخل القارة الافريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلى الإجمالي له عن ٣ تريليون دولار.
- ستعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ثاني أكبر تجمع اقتصادي على مستوى العالم بعد منظمة التجارة العالمية.
- سيؤدى تحرير تجارة السلع والخدمات بين الدول الأفريقية من خلال الاتفاقية الى تسهيل إقامة مشروعات استثمارية افريقية تكاملية مشتركة، وانسياب حركة التجارة البينية الأفريقية بين الدول والتجمعات الأفريقية بما يصب في تشكيل وتكوين سوق أفريقي موحد مستقبلاً.

ثالثاً: آليات التحرير بالاتفاقية:

- سينبغي على كل دولة إزالة الرسوم الجمركية تماماً على (٩٧٪) من السلع التي تدخل في تجارة الدولة مع باقي الدول الأفريقية، ويتم ذلك بنظام تدريجي سنوي على مدار ٥ سنوات من دخول الاتفاق حيز النفاذ، مع مراعاة فترة زمنية أطول للدول الأقل نموا (١٠ سنوات)، ويطلق عليها القائمة (أ) بما نسبته (٩٠٪) من حجم تجارة الدولة.

- وتختار كل دولة ما نسبته (٧٪) من السلع يتم إزالة الرسوم الجمركية عليها على مدار ١٠ سنوات، مع مراعاة فترة زمنية أطول للدول الأقل نمواً (١٣ سنة)، ويطلق عليها القائمة (ب).

- وتتبقى نسبة (٣٪) لكل دولة تكون بمثابة سلع مستثناة من التحرير، بمعنى حرية الدولة في فرض الرسوم التي تراها مناسبة لهذه المنتجات حتى بعد انتهاء فترة التحرير، ويطلق عليها القائمة (ج).

- في حالة الاتحادات الجمركية يتم دائماً تطبيق المدد الزمنية المخصصة للدول الأقل نمواً، فعلى سبيل المثال يضم تجمع دول غرب أفريقيا (الإيكواس) دول نامية وأخرى أقل نمواً، ولكن عند التطبيق سيتم التحرير على فترة عشر سنوات للقائمة (أ) و١٣ سنة للقائمة (ب) لكافة الدول بالاتحاد الجمركي.

- وفيما يخص تجارة الخدمات، تم تحديد قائمة القطاعات الخدمية ذات الاولوية فى التحرير، وتتمثل في الخمس قطاعات التالية: السياحة، النقل، الاتصالات، الخدمات المالية، خدمات قطاع الاعمال.

رابعاً: الجهود المصرية في الاتفاقية:

- كانت جمهورية مصر العربية من أوائل الدول التي قامت بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية في ٢١ مارس ٢٠١٨، وذلك ضمن ٤٤ دولة أفريقية أخرى.

- أودع سفير مصر بأديس أبابا ومندوبها الدائم لدى الاتحاد الإفريقي وثيقة تصديق جمهورية مصر العربية على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية في ٨ أبريل ٢٠١٩.

- نجحت مصر خلال فترة رئاستها للاتحاد الأفريقي فى حث الدول على التصديق، والإسراع بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩ بعد قيام ٢٢ دولة بالتصديق عليها.

- أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال رئاسة مصر لقمة الاتحاد الأفريقي في النيجر في ٧ يوليو ٢٠١٩ عن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية رسمياً، وذلك في إعلان تاريخي بعد استمرار المفاوضات لمدة أربع سنوات.
- كما أعلن سيادته في نفس القمة عن إطلاق خمس ادوات تشغيلية خاصة باتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية (آلية قواعد المنشأ، منتدى التفاوض عبر الإنترنت، آلية رصد وإزالة الحواجز غير الجمركية، آلية نظام تسوية المدفوعات، ومرصد التجارة الأفريقي) وذلك بهدف المساهمة في تنفيذ الاتفاقية وتفعيلها.

- وافق مجلس النواب بالجلسة العامة المنعقدة بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٢٣ على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الموافقة على نشر قوائم التخفيضات الجمركية والملاحق الخاصة باتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية AfCFTA، وتم النشر بالجريدة الرسمية رقم ٣٥ مكرر (أ) لعام ٢٠٢٣ بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٣.
- وعلى مستوى التطبيق، فكانت مصر من أول ٨ دول قامت بالتجارة الفعلية في إطار الاتفاقية تحت مظلة مبادرة التجارة الموجهة في أكتوبر ٢٠٢٢.
- قام السيد وامكيلي ميني سكرتير عام الاتفاقية بزيارة مصر في أكثر من مناسبة ، حيث التقي بالسيد رئيس الجمهورية، والسادة وزراء التجارة في أوقات ومناسبات مختلفة، وصرح بأن مصر من الدول ذات الريادة في العمل على إنفاذ الاتفاقية وخاصةً أثناء رئاستها للاتحاد الأفريقي فضلاً عن تصدرها قائمة الدول التي صدّقت على الاتفاقية انطلاقاً من إيمانها بأهمية الاتفاقية في تحقيق التكامل المنشود بين دول القارة السمراء، خاصة وأن لديها طاقة لتصدير المنتجات والمشروعات الاستثمارية لإفريقيا، حيث أنها من الدول التي لديها شركات قوية في مجال المقاولات والبنية التحتية، وأنها من الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للصناعات الدوائية التي تحتاجها القارة الإفريقية.

- وتجدر الإشارة إلى قيام جمهورية مصر العربية خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٣ باستضافة النسخة الثالثة لمعرض التجارة البينية الأفريقية IATF، ونجحت في تنظيم المعرض بصورة متميزة سمحت لأكثر من ٣٥٠٠ عارض وزائر بالحضور والتفاعل التجاري.

خامساً: الفوائد التي ستعود على مصر من الاتفاقية:

- تتماشى الاتفاقية مع توجه الدولة المصرية نحو الاندماج والتكامل مع الدول الأفريقية وتدعيم أواصر التعاون معهم بما يضمن لمصر التواجد بقوة في محيطها الأفريقي، سواء على المستوى الاقتصادي او التجاري او الاستثماري.
- يبنى الاتفاق على المنافع المحققة فعلياً في إطار السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا"، ويقوم بزيادة المساحة المتاحة للنفاذ بالصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية المختلفة.
- سينتج عن الاتفاقية فتح أسواق جديدة ومتعددة الأذواق أمام الصادرات المصريَّة التي يُستهدَف وصولها إلى نحو ١٠٠ مليار دولار، وخاصةً مع دول غرب إفريقيا حيث لا يوجد إطار تفضيلي للتجارة بين مصر وتلك الدول في الوقت الحالي وبالتالي تزداد تنافسية المنتج المصري في تلك الأسواق نتيجة وجود إعفاءات جمركية.
- تعد الاتفاقات التجارية وفرص النفاذ للأسواق مؤشر ايجابي لجذب الاستثمارات الأجنبية الى مصر، حيث ستتمتع منتجات هذه المشروعات الاستثمارية من إعفاءات جمركية في ٥٤ دولة افريقية ستقوم بتطبيق الاتفاقية، بما يخلق فرص جديدة للتعاون الاستثماري.
- من المتوقع زيادة فوائض موازين التجارة التي تحققها مصر مع الدول الإفريقية، كما سينتج عنها خفض تكلفة الإنتاج للمنتجات المصرية، من خلال إتاحة الفرصة للحصول على المواد الخام والسلع الأولية من الدول الإفريقية بدون تعريفة أو بتعريفة جمركية أقل.

سادساً: بعض الأدوات المالية والفنية الداعمة للاتفاقية:

مرصد التجارة الأفريقي:

- يهدف مرصد التجارة الأفريقي إلى إنشاء بوابة معلومات تجارية على مستوى القارة لتسهيل التجارة داخل أفريقيا ودعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بحيث يجمع المرصد بيانات التجارة من الدول الأعضاء بهدف توفير معلومات تجارية للجهات الفاعلة في السوق وتجمعات الأعمال وغيرها.

نظام تسوية المدفوعات الأفريقي:PAPSS

- أطلق البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد في عام ٢٠١٧ مبادرة لإنشاء منصة إفريقية تكون بمثابة بنية تحتية لتسوية المدفوعات عبر الحدود بالعملات المحلية الأفريقية وذلك تحت مسمى "نظام المدفوعات والتسويات الإفريقية".
- يهدف نظام تسوية المدفوعات الى إتاحة إمكانية التبادل التجاري بين الدول الافريقية بالعملات المحلية بما يسهم في توفير العملة الصعبة وتيسير حركة التجارة بين الدول اعضاء الاتفاقية.
- تم تنفيذ بدء التعامل بنظام تسوية المدفوعات الأفريقي بين البنوك المركزية في المنطقة النقدية لغرب افريقيا (WAMS) والتي تشمل كل من جامبيا وغانا وغينيا وليبريا وسيراليون ونيجريا كمرحلة أولى.
- قام مجلس إدارة البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد بوضع خط ائتمان قدره ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم المعاملات التي تتم في إطار نظام تسوية المدفوعات لهذه الدول المشتركة بالمرحلة الأولى، وحوالي ٣ مليارات دولار لدعم تعميم تطبيق المشروع على باقي دول القارة الإفريقية.

سابعاً: آخر تطورات العملية التفاوضية (أغسطس ٢٠٢٤):

- بلغ عدد الدول التي وقعت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية ٥٤ دولة، حيث قامت كافة الدول الأفريقية بالتوقيع عدا إريتريا، ويقوم السيد رئيس النيجر السابق ومسئول ملف الاتفاقية بالاتحاد بالتواصل معهم من أجل التوقيع.

- قامت ٤٧ دولة حتى حينه بالتصديق على الاتفاقية وايداع وثائق التصديق لدى الاتحاد الأفريقي، ويتبقى عدد ٧ دول لم تصدق بعد وهي كل من بنين، ليبيا، ليبريا، مدغشقر، الصومال، السودان، جنوب السودان.

- في مجال التجارة في السلع، قامت عدد ٤٩ دولة بالانتهاء من تقديم جداول التخفيضات الجمركية الخاصة بها وفقاً لآليات التحرير بالاتفاقية، وبلغ عدد جداول تحرير السلع التي تم الانتهاء من مراجعتها فنياً حالياً ٤٧ جدول، بمعنى أنها جاهزة للتطبيق بعد انتهاء الدولة من نشر جدولها بالطرق الرسمية وإبلاغ جهات الجمارك وغيرها بآليات التطبيق.

- تم التوصية خلال الاجتماع الوزاري المنعقد في ديسمبر ٢٠٢٣ بحث الدول الأعضاء على الانتهاء من تقديم جداول تحرير السلع الكاملة (فئات أ، ب، ج) بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٢٤، وقيام الدول بإنهاء التفاوض الثنائي حولها.

- فيما يخص قواعد المنشأ، فتم التوصل حتى حينه إلى توافق حول ما نسبته ٩٢,٣٪ من قواعد المنشأ الخاصة بالمنتجات التي سيتم تبادلها في إطار الاتفاقية، وتتبقى كل من قطاعات السيارات والملابس والمنسوجات والتي لاتزال في إطار التفاوض.

- فيما يخص التجارة في الخدمات، فتم اعتماد عدد ٢٢ من جداول الدول الأعضاء فيما يخص التزامات التحرير في القطاعات الخمس الخدمية ذات الأولوية (النقل، السياحة، الاتصالات، خدمات قطاع الأعمال، الخدمات المالية).

- تم الانتهاء من التفاوض حول بروتوكولات المرحلة الثانية الخاصة بموضوعات حقوق الملكية الفكرية والمنافسة والاستثمار، والتجارة الرقمية ، والمرأة والشباب في التجارة، وتم إقرارها خلال الاجتماعات الوزارية، ومن ثم اعتمادها من قبل قمة الاتحاد الأفريقي.

- اعتمد السادة الوزراء خلال اجتماعهم في شهر ديسمبر ٢٠٢٣ التوصية الخاصة بإعادة ترشيح السيد وامكيلي ميني لمنصب السكرتير العام للاتفاقية لفترة ثانية لفترة ٤ سنين جديدة، اعتباراً من مارس ٢٠٢٤.

ثامناً: الموقف التنفيذي لتطبيق الاتفاقية:

- تقرر خلال أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في جوهانسبرج في ديسمبر ٢٠٢٠ انطلاق التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية رسميًا اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١.

- لم يتم بدء التجارة الفعلية في الاتفاقية في يناير ٢٠٢١ كما كان مقرراً نظراً لوجود موضوعات عالقة لازالت تحت التفاوض وأهمها عدم الانتهاء من تحديد قواعد المنشأ لعدد من السلع ومن أهمها الملابس والمنسوجات والسيارات، وعدم انتهاء الدول من تقديم جداول تحرير الرسوم الجمركية على السلع، وجداول تحرير القطاعات الخدمية الخاصة بها، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا.

- وللتغلب على ذلك تم إصدار قرار خلال الاجتماع الوزاري السابع للاتفاقية المُنعقد بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٢١ ببدء التجارة الفعلية وفقاً للعروض التي تتوافق مع متطلبات التحرير بالاتفاقية بصورة مؤقتة، على أن يتم ضم العروض النهائية كجزء لا يتجزأ من الاتفاقية بعد انتهاء عملية المفاوضات حولها، وتم طلب قيام الدول الأعضاء بنشر جداول الالتزامات المؤقتة والإعلان عنها رسمياً.

- ومن أجل بدء تفعيل القرار الوزاري المذكور، قامت سكرتارية الاتفاقية بتنظيم مبادرة للتجارة الموجهة Guided Trade Initiative (GTI) لتفعيل الاتفاقية عن طريق تشجيع بدء التجارة بين الدول التي استوفت الحد الأدنى من متطلبات تطبيق الاتفاقية، والمنضمة للقرار الوزاري المشار إليه، والتي اسفرت عن قيام ٨ دول من بينها جمهورية مصر العربية ببدء التبادل التجاري في إطار الاتفاقية، وذلك في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ خلال إطلاق المبادرة.

- بلغ عدد الدول التي انضمت للمبادرة وأبلغت جاهزيتها لتطبيق الاتفاقية ومنح التخفيضات الجمركية في أغسطس ٢٠٢٤ عدد ١٢ دولة، بما يعنى إمكانية قيام الشركات المصرية بالتطبيق الفوري والاستفادة من التخفيضات الجمركية عند التصدير لهذه الدول بشرط التزامها بالتصدير وفقاً لشهادة المنشأ الخاصة بالاتفاقية والتي يمكن اصدراها من خلال الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وهذه الدول هي : (مصر - الكاميرون – غانا – كينيا – موريشيوس – رواندا – تنزانيا - تونس – الجزائر – جنوب افريقيا-المغرب -بتسوانا).

- قامت سكرتارية الاتفاقية بإنشاء قاعدة إلكترونية للشركات الأفريقية الراغبة في بدء التجارة في إطار الاتفاقية تسمح لها بالتسجيل وتحديد المنتجات التي ترغب في بدء التعامل التجاري بشأنها، ولا يشترط التسجيل بقاعدة البيانات المشار إليها من أجل بدء التجارة، ولكن تعتبر أحد الأدوات المساعدة:

https://au-afcfta.org/private-sector-registration

تاسعاً: خطوات استفادة الشركات المصرية من الاتفاقية:

- يمكن للشركات المصرية البدء الفوري في الاستفادة من التخفيضات الجمركية عند التصدير للدول التي أعلنت جاهزيتها للتطبيق حتى حينه (أغسطس ٢٠٢٤) وهى كل من: (مصر - الكاميرون – غانا – كينيا – موريشيوس – رواندا – تنزانيا - تونس – الجزائر – جنوب افريقيا-المغرب -بتسوانا).
- يشترط للحصول على التخفيضات الجمركية في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية أن يتم التصدير باستخدام شهادة المنشأ الخاصة بالاتفاقية، والتي يتم استصدارها من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.
- بالنسبة لباقي الدول ، فيمكن للشركة المصرية الراغبة التواصل مع نقطة الاتصال بوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية للتعرف على الوضع الفعلي للتطبيق بالدولة من خلال البريد الإلكتروني التالي: africadepartmenteg@gmail.com
- للتعرف على التخفيضات الجمركية الممنوحة لمنتجات الشركة المصرية، وما إذا كان ضمن المنتجات التي بدأت الحصول الفعلي على التخفيضات من عدمه ، فيمكن ذلك من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالتعريفة الجمركية في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك كما يلى:

١- الدخول على الموقع الإلكتروني المخصص للتعريفة الجمركية المطبقة وفقاً للاتفاقية

https://etariff.au-afcfta.org/mapsearch

٢- تحديد الدولة التي يرغب في التصدير إليها

سواء عن طريق الكتابة، أو استخدام الخريطة

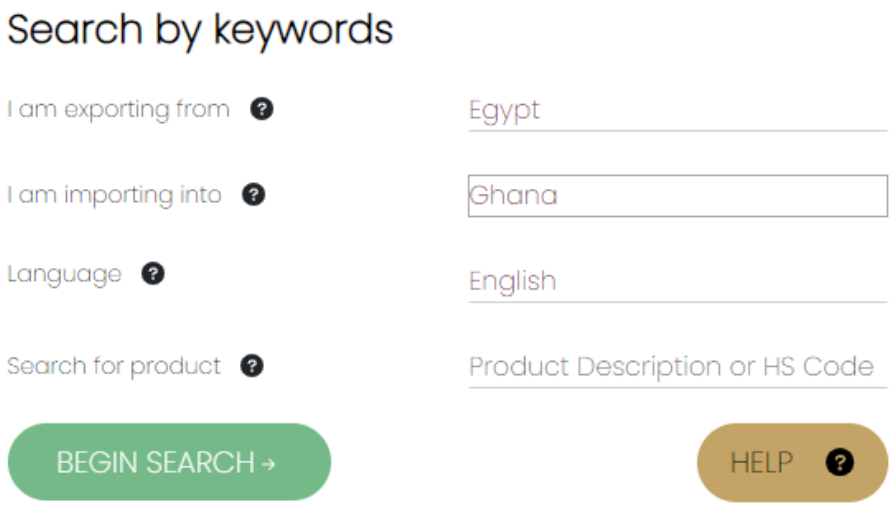

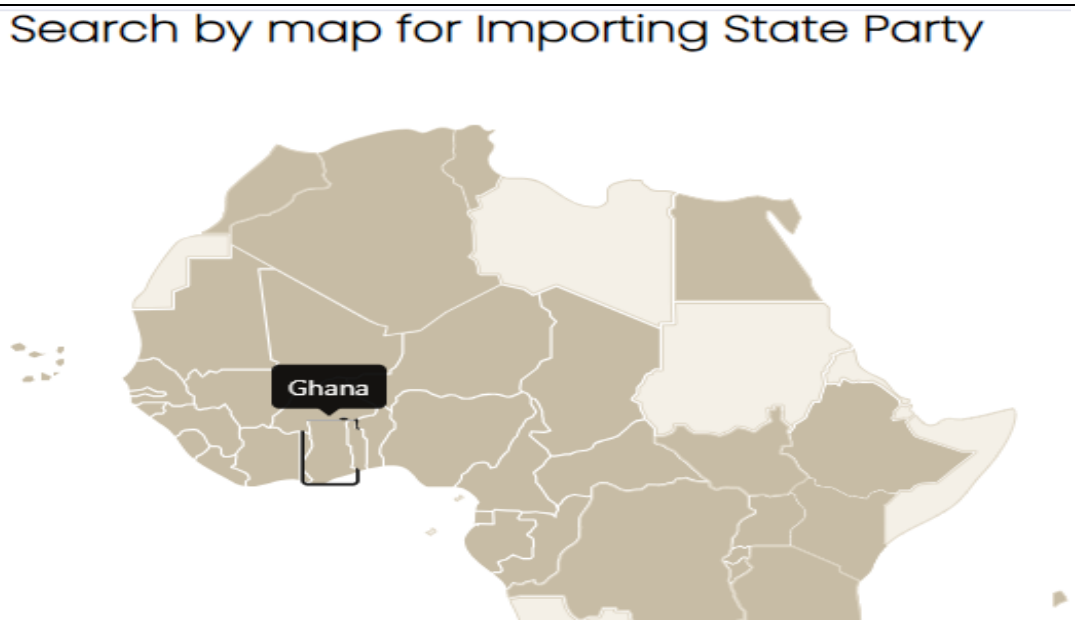

٣- تحديد المنتج المطلوب إما عن طريق اسم المنتج، أو عن طريق البند الجمركي

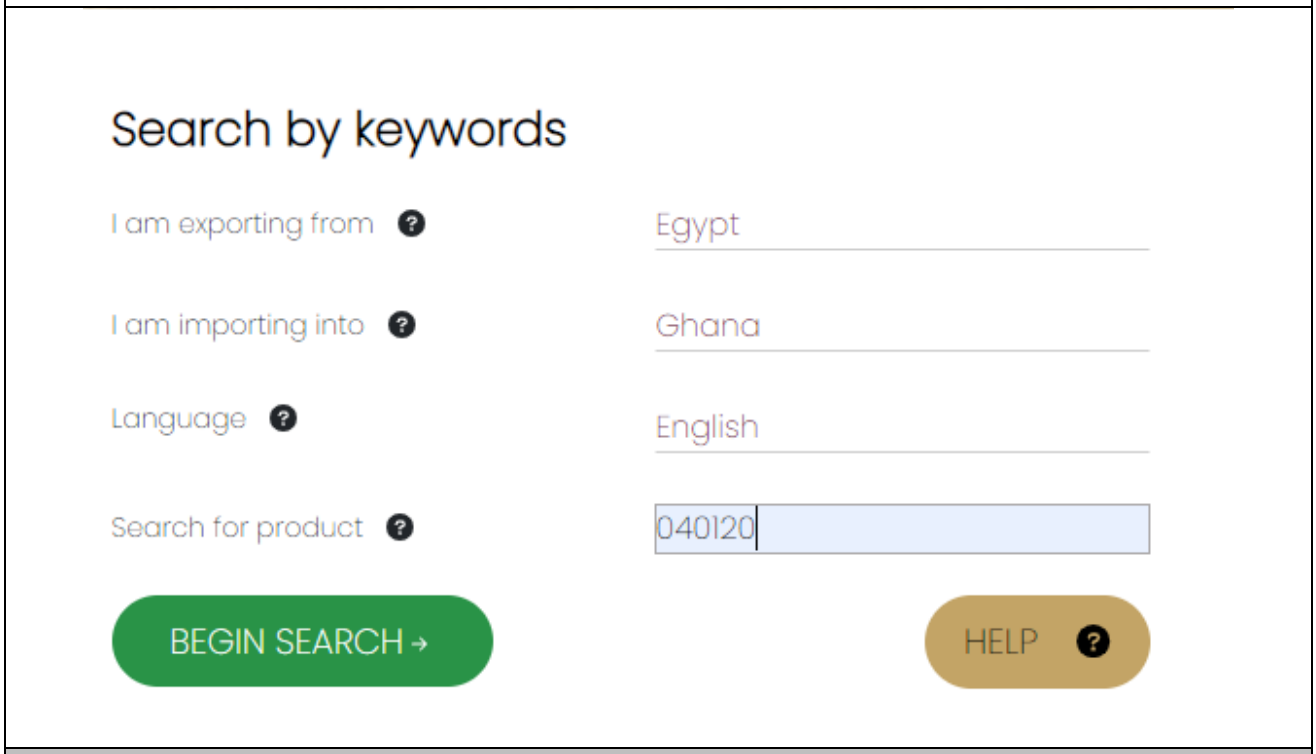

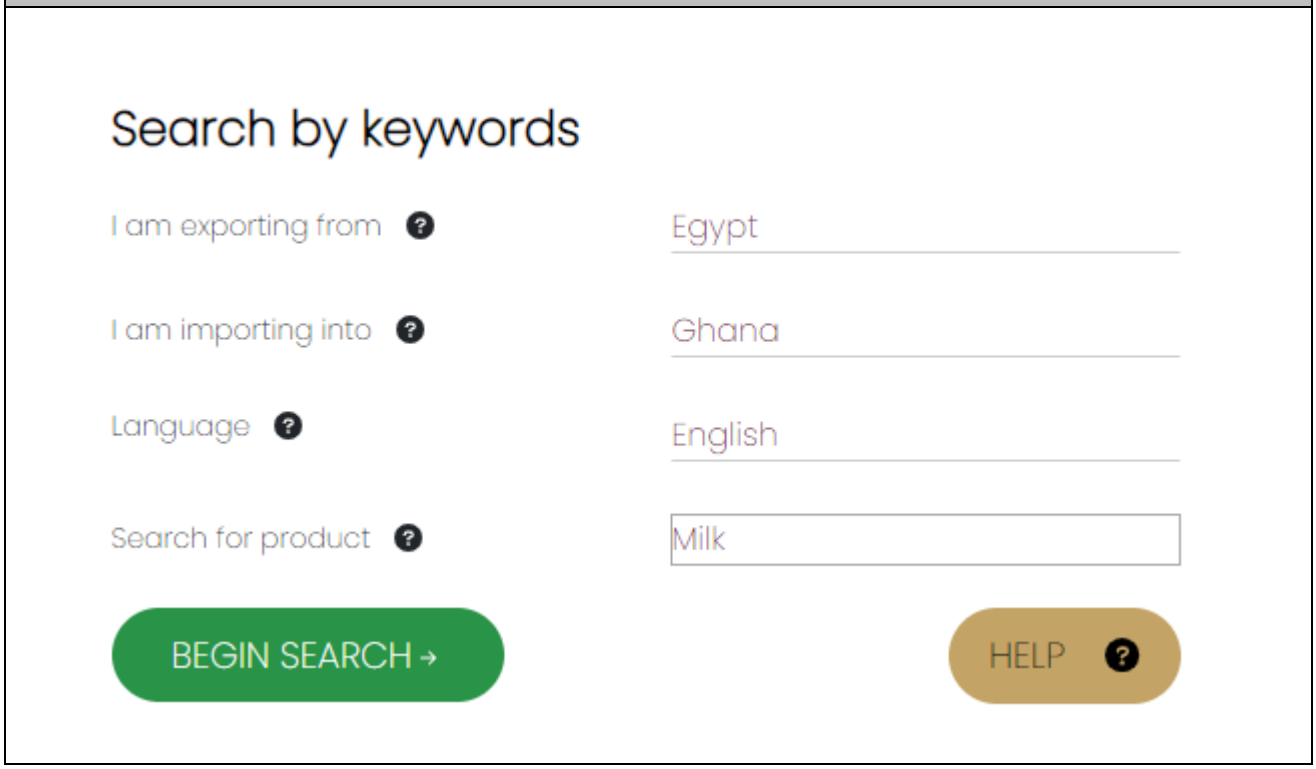

٤-في حال عدم وجود تخفيض مطبق على المنتج حتى حينه، فسيظهر الشكل التالي والذى يظهر فيه التعريفة المطبقة على كافة دول العالم ومن بينها مصر {MFN Rate} = ٢٠٪

HS / National Code	Description	AfCFTA Category	Time Frame	MFN Rate	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
04.01	Milk and cream, not concentrated nor containing added sugar or other sweetening matter.													
0401.10	- Of a fat content, by weight, not exceeding 1 %													
☐ 0401.10.00.00	- Of a fat content, by weight, not exceeding 1 %			20										

٥- في حال دخول المنتج حيز التنفيذ وفقاً للاتفاقية فسيظهر هذا الشكل، والذى يوضح التخفيض الجمركي الممنوح ، وفى هذا المثال ستكون التعريفة الجمركية التي تطبقها غانا على وارداتها من دول العالم (٢٠٪)، في حين تبلغ حالياً في عام ٢٠٢٤(١٢٪) فقط في حال التصدير من مصر، ويستمر التخفيض بواقع (٢٪) في يناير من كل عام، حتى يبلغ (صفر) في عام ٢٠٣٠

HS / National Code	Description	AfCFTA Category	Time Frame	MFN Rate	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
68.07	Articles of asphalt or of similar material (for example, petroleum bitumen or coal tar pitch).													
6807.10	- In rolls													
☐ 6807.10.00.00	- In rolls	A	10	20	18.0	16.0	14.0	12.0	10.0	8.0	6.0	4.0	2.0	0.0

مع وافر الاحترام،

رئيس المكتب

مستشار تجاري

Ahmed Tarek

أحمد طارق فوزي